

الفقه الاسلامي

للم . أو كطاف بيل رئيس القسم الشرعي بإدارة الامور الشريفة كتب قيمة ومقالات شيقة وابحاث جيدة مدار جميعها على الشرع الاسلامي ، وقد اصدر في هذه الايام الاخيرة كتاباً في الهبة أعجبتني منه مقدمته التي بين فيها أهم الاسباب التي تجعل درس الشرع الاسلامي من أكد الواجبات المفروضة على رجال الدولة الحامية إذا ارادوا أن تكون علائقنا معهم مبنية على أساس التقارب والوداد ، فأحببت تعريبها .

قال الم . بيل :

ان البلاد التي تسمى في اصطلاح الاوربيين ببلاد جديدة pays neufs هي البلاد التي فتحت حديثاً الى اقامتهم بها سلباً أو عنوة ، فالاوربيون ينعنونها بالجديدة لانهم لا يعتبرونها الا من الوجهة الاقتصادية إذ أن أوروبا ترأس التقدم الاقتصادي وتبحث عن الافطار التي لازالت لم تجهز فصارت عندها هاته الافطار كيادين جديدة نقلت اليها مختلف حركاتها الاقتصادية ، فمن هذه الوجهة فقط يمكن

نخصص عدداً ممتازاً لنشر بعض القصائد وأبحاث في التاريخ المغربي وذكر مفاخر وفضائل الدولة العلوية الشريفة التي يزخر بها التاريخ ويحفظها بين صحائفه الخالدة وسطوره الرائعة ، وخصوصاً فضائل ملك العصر سيدي محمد الذي نلتهمز فرصة عيد جلوسه لنضع بين يديه خالص التهاني والتبريك راجين الله له السعادة الدائمة والنصر المطرد والتأييد المستمر ويديم للمغرب وجوده حتى يبلغ معارج الكمال ويحفظ ولي عهده أمير الاطلس المحروس .

محمد بن عباس القباج

كاتب لجنة الاحتفال

اطلاق عبارة (البلاد الجديدة) على قسمي امريكا وبعض نواحي آسيا وافريقيا والاقيانوس على أن بعض البلاد الجديدة ولو اعتبرناها من حيث النظرية المذكورة صارت في ظرف قصير بلاداً قديمة ، وأميركا خير مثال لذلك . وإنه رغماً عن كون تلك البلاد جديدة بمعنى أنها خالية من التجهيز المصري فلبعض منها ثقافة أقدم من ثقافة أوروبا ومن هذا القبيل بلاد الصين والهند وما بين النهرين ومصر مثلاً ، فقد ازدهرت في هاته الافطار أقدم المدنيات التي وصلت الى علمنا ، وسواء في كيفية تصور الحياة أو في إيجاد المبادئ اللاهوتية فإن أهلها أقدم قادة للامم عثر عليهم تاريخ بني الانسان ، وبما أنهم كوّنوا قبل غيرهم المجتمعات البشرية العظيمة فقد كانوا أول من حاول حلّ المسائل التي تنشأ عن اجتماع الناس بعضهم ببعض ، حتى أن أصول المعلومات التي نستعملها الى يومنا هذا فيما يتعلق بنفسية الانسان كفرد يعيش في مجتمع تبلغناها منهم وإن سائر المجتمعات التي ترقى من طور الحياة الاشتراكية الى ما أعلى مدينة لهم بذلك .

وإن كانت تلك البلاد متأخرة اقتصادياً ولها نظام متداع فإن لها في طي الادخار قوى فكرية لازالت تسطع الى الآن ، وهذا سبب المشاكل الخصوصية التي عارضت حلول الاوربيين بهاته البلاد ، والنقطة الدقيقة في ذلك أن توجد وسائل للتوفيق بين سلطة الأوربيين من حيث الاقتصاد واحترام السنن الاجتماعية التي يسير عليها السكان الاصليون .

وأول دولة وجدت نفسها أمام هاته المشاكل دولة الانجليز وقد حلتها ببسط سلطانها باساليب متنوعة وهي : الاستيلاء المطلق تقريباً على تدبير شئون البلاد من الناحية الاقتصادية .

توزيع السلطة السياسية على القاعدة الآتية : العلاقات الخارجية مع الدول الاجنبية تقوم بها انجلترا ، الامن العام يقوم به ولاية الهند تحت مراقبة الادارة الانجليزية ، السلطة العدلية بيد الحكام الهنديين اذا كان الخصوم هنودا . احترام المؤسسات الدينية وبقاء رجال الدين على امتيازاتهم المتعلقة بشئون دينهم .

وهذا روح النظام السياسي المعروف بنظام الحماية ، وهو عبارة عن مشاطرة الدولة الحامية للدولة المحمية فيما لها من الاختصاصات ، فالدولة الحامية في الواقع لا تستولي الا على الاختصاصات التي تسمح لها باحتكار اقتصاديات البلاد وتدبير شئونها وهي تحتفظ تمام الاحتراز من فرض نظامها السياسي والاجتماعي على المحميين ولهذا القصد تحفظ للدولة المحمية هيأتها وترتيبها الادارية .

بيد أن نظاماً كهذا يتراءى من خلاله الروح الانتفاعي الانجليزي وتشتم منه رائحة رجال الاتجار ولا نستعمل هذا الوصف بمعناه المذموم الذي يقصد احياناً . وقد لاقت طريقة الانجليز نجاحاً عظيماً ودرسها السياسيون كثيراً وأخذت عنها الدول الاستعمارية الاوربية الكبرى والتجأت فرنسا الى الاقتباس منها في سياستها بشمال افريقية ، أجل إن هاته البلاد الافريقية قبل دخول فرنسا بها لم تكن قامت في القرون الماضية بحركة تمديدية تماثل ما قامت به الممالك التي ذكرناها قبل كالهنا أو مصر فهي بعيدة جداً عن ذلك ولكنها طبعت بطابع اسلامي عميق وهي أبعد الحلقات من سلسلة المستعمرات التي أحدثها اتباع محمد (صلم).

إن الظروف قليلاً ما تتضاهى في حياة الامم ، ومن اختلافها تظهر فائدة السياسة ، فأفريقية الشمالية ترتبط الى طريقة تفكيرية قديمة قوية - الاسلام - وتختلف من عدة وجوه عن القطر الذي اتخذناه كنموذج للتمدن العتيق وهو الهند ، وأكبر داع للمعارضة بينهما المناخ فان افريقية الشمالية لها مناخ معتدل فيمكن للاوربيين أن يقرؤا بها ويتناسلوا وبعبارة اخرى هي صالحة للتعمير وفي ذلك كفاية لجعل فرنسا امام مسألة تخالف مخالفة محسوسة جداً المسألة التي عرضت للانجليز أمام الهند وحلها على النمط الذي ذكرناه .

ففي وسط أفريقية الشمالية أي بالجزائر مزجت فرنسا سياستها بالاساليب المسماة باساليب الحكم المباشر ، ولا يؤخذ من هذا كما زعم البعض أن الحكم المباشر أليق بطبع الموظف الفرنسي وبأخلاقه وأحسن دليل على ذلك أن فرنسا حاولت مرتين أو ثلاثة جعل الجزائر على نظام مملكة عربية royauame arabe ولكن عدة ظروف وقفت ضد نواياها السخاء وكان أسوأ هاته الظروف بعد انقراض السلطة التركية عدم وجود رئيس أو حزب سياسي كبير يمكن لفرنسا أن تتعاقد معه ، ولو وجد لكان من الصعب على فرنسا تغيير خطتها لان الافكار كانت مشبعة بروح الثورة غير ناضجة للقيام بسياسة مشاركة وتعاون وبعد ذهاب الادارة التركية لم تبق في الجزائر أدنى هيئة بل أصبح القطر خالياً من كل نظام .

وبجانب الجزائر أي بتونس والمغرب التجأت فرنسا الى سياسة الحماية ولكن بفكر يخالف حماية انجلترا بالهند ، فهنا أمران مهمان جداً تسببا في اعطاء الحماية الفرنسية صبغة خاصة ، أما الامر الاول - وهو من نوع مادي - فاتصال عنصر فرنسي واوروبي بالعنصر الاهلي اتصالاً

سريعاً ، وبينما الانجليز في الهند إنما يتناوبون ، يخلف بعضهم بعضاً ، ولا يقيمون إلا ليحيطوا العنصر الاهلي بهيأة حاكمة فسريراً ما استوطن افريقيه الشمالية عدد كثير من عملة البوادي والحواضر والسواد المنتسبين بالاختص إلى البحر المتوسط وارتكروا فيها ، وأما الامر الثاني - وهو راجع للعاطفة - فان تصور الحماية عند الانجليز مبني على عدم العبا بالمحميين ، فهم يعتمدون على الرؤساء الاهليين في تدبير شؤون الامة ولا يعتنون بما يقع من الامة من معارضات .

وليست هاته الخطة الواقعية التي لا حظ فيها للعاطفة بخطة توافق طبيعة فرنسا وعقليتها ، فإذا كانت فرنسا لا تزهد في استغلال ثروات البلاد التي تحميها فإنها لا تقصر عنايتها على ذلك خاصة ، فهي مفرمة بالافكار مشغوفة بالانسانية الامر الذي يجعلها لا تنفر من مخالطة الامم التي تحميها بل تسعى باخلاص وصدق في تفهم نظمها وعوائدها ويجعلها أيضاً تزودها من ثقافتها بدون حساب وبعبارة أفصح تعتبر فرنسا من أهم الواجبات الملقاة على كاهلها وفي ضمن مامورياتها أن تعلي مستوى معارف العنصر الاهلي ، والنية الكامنة ، في نفسها من غير وضوح أن تؤسس معه مشاركة فكرية رغم ما في تحقيق ذلك من الصعوبات ، وخلاصة القول أن الحماية التي أسستها فرنسا بتونس والمغرب ناتجة عن غاية مبادئها وعن ظروف خصوصية .

ولسنا نقصد هنا درس الحماية الفرنسية والبحث في تراتيبها كما قد يتبادر الى الذهن من هذه المقدمة فإن الغرض منها دون ذلك بكثير وإنما نريد إيضاح صفة غربية من صفات النظام العدلي الذي أحدثناه بشمال أفريقية ففي الجزائر والمغرب وتونس توجد قضايا عديدة يرجع فيها النظر الى المحاكم الفرنسية ويجري فيها الحكم على حسب

الشرع الاسلامي ولعل هذا الامر يظهر غريباً جداً لولا البيانات التي قدمناها ، فاذا علمنا أن فرنسا رغم رغبتها في ابقاء مسلمي الجزائر محتفظين بسننهم الشخصية كالزواج والطلاق والارث لم تجد قضاة محليين قادرين على تطبيقها فهمنا لماذا اسندت ذلك الى القضاة الفرنسيين ، وكذلك فلا نعجب اذا رأيناها اضطرت الى التصرف في القانون العقاري الوطني بتونس والمغرب متى علمنا أن قسماً من أراضي الفلاحة في هذه البلاد انتقل الى ملك الفلاحين الاوربيين بعد امضاء عقود الحماية .

ومراعاة لما يحتاج اليه هؤلاء الفلاحون من القروض للقيام بأراضيهم فقد لجأت فرنسا الى اثبات حقوقهم على اسس أمتن من القانون المحلي ولهذا احدثت النظام العقاري المدعو بتسجيل الاملاك ، وهنا أيضاً يبدو للباحث من كيفية تأسيس هذا النظام بتونس والمغرب حرص الدولة الحامية قدر الامكان على احترام ما أنسه الاهالي واعتادوه من القواعد الجاري بها العمل بينهم ، فالنزاع الناتج عن التسجيل يفصل طبق القانون المحلي وبعد التسجيل يجري على العقار فيما يخص حقوق الملك قانون خاص وهو مقتبس من قانون البلاد .

ويتبين مما ذكر أن الفقه الاسلامي يتجلى في صورتين بأفريقية الشمالية : صورة اصلية وهي الفقه الذي لا زال يحكم به القضاة المسلمون ، وصورة دخلها شيء من التغيير ، ويتغير الفقه الاسلامي نوعاً ما حين يستعمله القضاة الفرنسيون .

وقد اقتصرنا في ابحاثنا التي نشرناها حتى اليوم على درس الفقه على صفته الأولى وبما أن البعض استغرب عملنا هذا فلنذكر الاسباب التي دعتنا اليه ، فليس أننا لا نعتني بفقه المحاكم الفرنسية في الاحكام التي تصدرها في القضايا الاسلامية ، إن هناك حركة تشريعية غير عادية

(على تعبير الم. لامير) من شأنها أن تلفت أنظار حقوقي أفريقية الشمالية وهي بدون شك الجزء الحي من القواعد القضائية التي تتكون في هذه البلاد ، والفقه المذكور له قابلية للتطور يعوز شيئاً ما الفقه السني القديم فهو في حد ذاته مادة غزيرة حية متنوعة وبقطع النظر عن قيمته الجوهرية فإنه يهم الباحثين من وجه آخر فإنه كان في الجزائر وسيلة الى التوفيق بين الفقه القديم وبين التطور الذي نشأ في اخلاق الاهلي عقب اتصالهم بالعناصر الداخلة من الاجانب واتخذ اداة للملاءمة ، وهل كانت نتيجة هذا العمل حسنة أم لا ؟ في هذه المسألة وحدها مجال كاف ليكون موضوع بحث كما فعله الاستاذ موني في كتابه « القانون الفرنسي والعرف الاهلي بالجزائر » ، وعليه فإذا اقتصرنا على درس الفقه « الصافي » فليس ذلك احتقاراً منا للفقه الفرنسي المتولد عنه كما أنه ليس لنا حب أعمى في « صفاوة » الاشياء وإن كان هذا الحب من الميول التي يمكن التظاهر بها وفي البحث عن الشعر الجوهري ونظرية الجنس القمح النقط الاب برعون والكتاب كوينو ملاحظات من أرق وأدق ما يكون ، غير أننا صرفنا همنا الى درس الفقه الاسلامي على صورته الاصلية لدواع أقل تجرداً عن المحسوسات بكثير من السواعي التي حركت العالمين المذكورين ، والى القارئ بيانها :

إن القانون ليس بشيء معنوي بديهي قط ، فإنه يتكون بين الانسان والارض علاقات وهاته العلاقات لها حظ وافر في وضع القانون ، ومن ذلك أن القانون العقاري غالباً عبارة عن وفاق بين عوائد الامة وطرقها الفلاحية وبين حياة أرضها ، ومن السهل بيان ذلك فيما يتعلق بالفقه الاسلامي ، فهل هناك ما يفسر لنا قاعدته الشهيرة في الارض الميته والارض الحية أكثر من مناخ البلاد التي خضعت للاسلام وطبيعتها وما جبل عليه المسلمون من

كثرة الترحال ؟ فإن الارض في هاته البلاد غير المعتدلة تموت موتاً - من غير مبالغة في العبارة - بمجرد ما يقلع المرء عن حرثها فإنها تيبس وتنكمش وتحترق وإن ثم إلا جهود جديدة مستمرة يبذلها الانسان لجعل الارض صالحة للاستغلال والتليك ، وبعبارة اخرى - لحياتها - حسب الاستطاعة المستعملة في الفقه الاسلامي ، الا أن المسلم يفضل على تناول الحرفة عيشة الراعي التي تزيينها مباحة الطواري وعدم الاكتراث بصنع الايام ، فكيف لا نفهم إذن أن الفقه الاسلامي يمنح ملكية الارض لمن يجيها ؟ ان ذلك من قبيل المكافأة لجهود قل من يريد بذلها ، وهكذا يجد الباحث في القوانين الخاصة بكل مجتمع بشري اثر التبادل المستمر الذي يقع طبعاً بين تفكير ذلك المجتمع وبين العالم الخارجي ، ومن المتيسر وجود أمثلة عديدة من نوع المثل المذكور في الفقه الاسلامي .

ونقول باجمال أن القانون وليد اتصال الامة اتصالاً مستمراً بأرضها ومناخها ، فهو عبارة عن حقيقة محسوسة ، ولهذا يجب له أكثر من الاحترام ، فإنه عبرة ومن الخطأ إهماله من طرف الأمم المستعمرة ، ومن أم واجبات هاته الأمم فهمه حقّ القوم ، أن هناك قوة عاملة متحركة يكون جلبها واستخدامها أحسن وأسهل من مقاومتها ، ولنعرض مثلاً أو مثالين لايضاح فكرتنا فإن كل غرس ذي أهمية بأفريقية الشمالية مبني على عقدة تسمى بالمغارسة تشبه من عتة وجوه عقدة المغارسة الجارية بمقاطعة بريطانية ، ومضمونها أن الفارس يلتزم لصاحب الأرض بنرس عدد من الأشجار من نوع معين وبعد نمو الاشجار يصير مالكا لنسبة منها ومن الأرض وتختلف النسبة وفي غالب الاحوال تقدر بالنصف ، والسبب في ان الفرنسيين يجنوب الايالة التونسية أحدتوا في مدة قليلة غابة الزيتون

العرب بأميركة

منذ قرنين قبل كلومبس

نشرنا في العدد السابق مقالا في هذا الموضوع للسيد مصطفى ابراهيم، وبهاته المناسبة بعث الينا الاديب الفاضل السيد ادريس الحريشي يبحث للسيد أحمد توفيق المدني كان نشره سنة ١٣٤٨ في مسألة تناولها بعض العلماء من غير أن يتوصلوا في شأنها الى حل مرضي حتى الآن وهي مسألة «اكتشاف القرطاجنيين لاميركة حوالي سنة ١٢٥ قبل المسيح»، والى القراء ما كتبه السيد توفيق المدني في هذا الصدد باختصار:

كانت المدنيات قديماً حول البحر المتوسط ثلاثة تقسم الحوض الشرقي من ذلك البحر أولها مدينة الاغريق في الشمال مدينة الفلسفة والحكمة والفن الجميل، وثانيها مدينة مصر في الجنوب، مدينة الابهة والعظمة والعلوم، وثالثها مدينة العرب الفنيقيين في الشرق مدينة الصناعة والعمل والمغامرة والاستعمار.

والفنيقيون من ابناء قبائل كنعان أصلهم من شمال جزيرة العرب الشرقي على ساحل خليج فارس ومنها هاجروا الى سوريا، وهم أول من أنشأ السفن وشقوا عباب البحر مغامرين.

وفي سنة ١٠٠٠ قبل المسيح أمّ جماعة منهم جهات المغرب واختلطوا بالبربر ابناء البلاد وأنشأوا مستعمرات على السواحل واستمر اختلاط البربر مع العرب الفنيقيين مدة ستمائة عام قبل تأسيس الدولة القرطاجنية وبهذا دخلت اللغة العربية الى بلاد شمال أفريقية ابتداء من سنة الف قبل المسيح، وكلامهم كان شديد الشبه بالعربية العامية المستعملة خصوصاً بنواحي العاصمة التونسية، وبجزيرة مالطة قبل أن تختلط اختلاطاً فاحشاً. يختلف اللغات الاوربية، ونشأت قرطاجنة وازدهرت وكان لسانها الرسمي هو اللسان الكنعاني العربي كما دلت عليه حفريات وقم العثور عليها ولم يكن القرطاجنيون بعد أن خرب وطنهم الاصلي فنيقيا يقتنعون بالملكات التي لديهم فأسسوا جمهوريتهم الوطنية في الارض الافريقية ثم أرسلوا بحارتهم بحجوب مختلف النواحي ليكتشفوا البلاد وليؤسسوا المدن الساحلية وهكذا وصلت سفنهم

الشهيرة بصفافس هو أنهم عرفوا استعمال عقدة المغارسة فانتفعوا من جهود الاهالي وتجاربهم وكونوا غابة صفافس التي تعتبر أهم وأخصب ما أنتجته المشاركة في العمل بين الفرنسيين والتونسيين في ميدان الفلاحة، وتربية الغنم بجنوب القطر الجزائري كلها مبنية على عقد شركات بين رعاة الصحراء وفلاح النجاد، واستعمال هاته العقد يسر لكثير من العمرين الفرنسيين امتلاك العدد العديد من الغنم وساعدهم على توسيع دائرة حركتهم الاقتصادية.

ان هؤلاء الفرنسيين لم يحطوا من قدرهم بالتعاقد تحت حكم الفقه الاسلامي وإنما استعملوا طرقاً غذتها قوة التجربة والبقاء، وأدتهم حكمتهم الى الالتحاق ببعض نظم البلاد التي استوطنوها وكان لهم في ذلك ربح وفائدة.

هذا ومن المعلوم أنه توجد نظم محلية لا توافق مجال طبيعة العصر الداخل الذي يتجنب منها انقياداً لنفسيته وهي في الغالب النظم المتعلقة بالحالة الشخصية والارث فاذا لم تكن لها في نظره قيمة تقليد فأمر مسلم لأن عقلية الجنس فيها أكثر أثراً من طبيعة ظروف المكان.

يتبين مما تقدم أن للفرنسيين منافع في استعمال بعض النظم التي وضعها الفقه الاسلامي ولاستعمالها في مواضعها يتعين عليهم أن يعرفوا أحكامها وهذا مما يؤكد وجه المنفعة من الابحاث المتعلقة بالفقه المتحدث عنه.

ونزيد كلمة، وهي أن الاحكام - كالعوائد والآداب والفنون - لها حظ في تكوين أخلاق الامة، وعليه فلا يمكننا الاستغناء عن درس ما يتعلق منها بمسلي أفريقية الشمالية الذين هم تحت حمايتنا إذا أردنا أن نؤسس علاقتنا معهم على المعرفة لا على مطلق الاستبداد.

اوكتاف بيل